

الاستثمار السياحي في الجزائر: خطوة نحو التنمية المستدامة

Tourism Investment in Algeria: A Step Towards Sustainable Development

د. زهية قرامطية^{1*}، د. صبرينة بوخاري²، د. سمية بوخاري³

1 جامعة البليدة²، gramtiazahia@gmail.com

2 جامعة البليدة²، boukharisabrina0202@gmail.com

2 جامعة البليدة²، smboukhari@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

This study aims to highlight the importance of tourism investment in Algeria as a crucial step towards achieving sustainable development. This requires focusing on several key aspects to meet economic, social, and environmental goals. Algeria boasts immense tourism potential due to its geographical and cultural diversity. Investment in this sector can significantly contribute to economic development by increasing financial revenues and creating job opportunities, as well as enhancing local culture and preserving the environment.

Keywords: tourism investment, sustainable development, tourism sector.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر كخطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة. يتطلب هذا التركيز على عدة جوانب رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تمتلك الجزائر إمكانات سياحية هائلة بفضل تنوعها الجغرافي والثقافي. يمكن أن يسهم الاستثمار في هذا القطاع بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة العائدات المالية وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة المحلية والحفاظ على البيئة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية المستدامة، قطاع السياحة.

*المؤلف المرسل: زهية قرامطية، الإيميل: gramtiazahia@gmail.com

مقدمة:

الاستثمار السياحي في الجزائر يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة في البلاد. بفضل تنوعها الطبيعي والثقافي، توفر الجزائر إمكانيات كبيرة في هذا المجال، حيث يمكن أن يسهم الاستثمار في تعزيز البنية التحتية، وتطوير الخدمات السياحية، وزيادة الوعي بالتراث الثقافي. يهدف هذا الاستثمار إلى تحسين جودة تجربة السياح، خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإيرادات الاقتصادية، مع ضمان الحفاظ على البيئة والتوازن الاجتماعي. من خلال التركيز على استدامة الموارد وتطوير استراتيجيات فعالة، يمكن أن تصبح السياحة محركاً رئيسياً للنمو والتنمية الشاملة في الجزائر.

الاشكالية:

من خلال ما تقدم، و ضمن إطار الهدف العام فإن الإشكال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة، هو: كيف يمكن للاستثمار السياحي في الجزائر أن يحقق التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن أن تغلب الجزائر على التحديات التي تواجه هذا القطاع لضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن؟

الفرضيات:

- للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كما يلي:
- الاستثمار في البنية التحتية السياحية يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد السياح وتعزيز الإيرادات الاقتصادية؛
 - تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في مشاريع السياحة يمكن أن يحسن جودة البيئة ويعزز الرفاه الاجتماعي؛
 - تحسين استراتيجيات الترويج والتسويق سيعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاع السياحي.
- ### الأهداف:

- تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:
- تحديد إمكانيات الاستثمار السياحي في الجزائر ودورها في تعزيز التنمية المستدامة؛
 - تحليل التحديات التي يواجهها القطاع وكيفية التغلب عليها؛
 - تقييم تأثير الاستثمار السياحي على البنية التحتية، الاقتصاد، والبيئة؛
 - اقتراح استراتيجيات لتحسين جودة الخدمات السياحية وزيادة جاذبية الوجهات السياحية؛

- وضع توصيات لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي.
منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هذا المنهج مناسباً وملائماً لمثل هذا النوع من المواضيع، وهذا راجع لاعتماده على طريقة وصف الظاهر كما هي ثم تحليل أبعادها، كما يعتمد على وصف الدراسة النظرية من خلال الوصف والتفسير والتركيب، ليتم الوصول إلى النتائج النهائية.

هيكل الدراسة:

وللإمام بموضوع البحث تمت معالجته من خلال المحاور التالية:

- أولاً: أساسيات حول التنمية المستدامة والاستثمار السياحي؛
- ثانياً: واقع المنشآت القاعدية والاستثمار في قطاع السياحي بالجزائر؛
- ثالثاً: تحديات واستراتيجيات تطوير القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أولاً. أساسيات حول التنمية المستدامة والاستثمار السياحي

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، والاستثمار السياحي يعد أداة هامة في هذا السياق، حيث يعزز الاقتصاد المحلي ويخلق فرص العمل، بينما يحافظ على التراث الثقافي والبيئي. لتحقيق ذلك، يجب تحسين البنية التحتية السياحية وتبني استراتيجيات توازن بين تطوير القطاع وحماية الموارد الطبيعية.

1. ماهية التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على فكرة أن التنمية لا ينبغي أن تقتصر على زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي فقط، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان تحقيق التقدم بطريقة متوازنة وشاملة.

1.1 مفهوم التنمية المستدامة: التنمية المستدامة تعني تحقيق معدلات نمو في استخدام الموارد تفوق معدلات النمو السكاني، مما يساهم في تلبية احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد. وتُعرّف أيضاً بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي الأساسية والمشروعة دون التأثير سلباً على قدرة البيئة الطبيعية على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية (هوشييار، 2006، ص ص: 339-340).

2.1 خصائص التنمية المستدامة: تنطوي التنمية على بُعد زمني طويل الأمد، حيث تُبنى على تقييم الإمكانات الحالية وتُخطط لأفق زمني بعيد، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة سواء كانت بيئية، اجتماعية أو اقتصادية. تسعى التنمية إلى تلبية احتياجات الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتضع احتياجات الأفراد في مقدمة أولوياتها. كما تهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية بما في ذلك عناصره الأساسية مثل الهواء والماء، وكذلك العمليات الحيوية ضمن المحيط الحيوي. التنمية المتكاملة تعتمد على تنسيق فعال بين استخدام الموارد، والاستثمارات، والتكنولوجيا، بحيث تعمل جميعها بتناغم للحفاظ على النظام البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. (طبايية، 2010، ص 05)

3.1 مبادئ التنمية المستدامة: لتنفيذ خطط التنمية المستدامة بفعالية، ينبغي اتباع المبادئ الأساسية التالية: (أبو زنت، 2007، ص 30)

- استخدام أسلوب النظم: تبني نهج منهجي يشمل جميع جوانب التنمية المستدامة، من التخطيط إلى التنفيذ، لضمان التكامل والانسجام بين مختلف العناصر؛

- المشاركة الشعبية: إشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات لضمان تلبية احتياجاتهم وتعزيز دعمهم للمبادرات التنموية؛

- التوظيف الأمثل للموارد: استغلال الموارد الاقتصادية بشكل ديناميكي وفعال لتحقيق أقصى استفادة منها مع الحفاظ على استدامتها؛

- استغلال عمر الموارد: تطوير استراتيجيات لإطالة عمر الموارد الاقتصادية من خلال التخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة؛

- التوازن البيئي والتنوع البيولوجي: الحفاظ على توازن النظم البيئية وحماية التنوع البيولوجي لضمان استمرارية البيئة الصحية؛

- التوفيق بين الحاجات الحالية والمستقبلية: ضمان تلبية احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛

- القدرة على البقاء والتنافسية: تحسين القدرة على التكيف والبقاء في بيئة متغيرة وتعزيز التنافسية الاقتصادية؛

- الحفاظ على الخصائص الطبيعية: حماية سمات البيئة الطبيعية والخصائص المميزة للموارد الطبيعية؛

تحديد وتطوير هيكل الإنتاج: تصميم وتطوير أنظمة الإنتاج والاستثمار والاستهلاك لضمان الكفاءة والاستدامة.

4.1 أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (أبو زنت، 2007، ص 30)

- تحسين نوعية حياة السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الجودة بدلاً من الكمية، وضمان تحقيق العدالة والمساواة واحترام البيئة الطبيعية؛
- تعزيز الوعي البيئي بين الناس وزيادة مسؤوليتهم تجاه المشكلات البيئية، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد حلول فعالة، مع إدارة الموارد بشكل عقلاني لتجنب استنزافها أو تدميرها؛
- إجراء تغييرات ملائمة ومستدامة في احتياجات وأولويات المجتمع، بما يتناسب مع إمكانياته ويساعد على تحقيق التوازن ومعالجة المشكلات البيئية بفعالية.

5.1 أبعاد التنمية المستدامة: وهي أبعاد مترابطة، متداخلة ومتكاملة، وتتمثل في التالي:

1.5.1 البعد الاقتصادي: يقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ويندرج ضمن هذا البعد مايلي:(قاسم، 2010، ص 28-31)

-وقف تبديد الموارد: يجب تقليل الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية من خلال خفض مستويات الهدر وتحسين كفاءة الاستخدام.

-تعزيز الاعتماد على الذات في البلدان النامية: ينبغي لهذه البلدان أن تعتمد على نمط تنموي يعزز قدراتها الذاتية ويحقق الاكتفاء الذاتي، مما يتيح لها التوسع في التعاون الإقليمي والتجارة، واستثمار رأس المال البشري، وتبني التكنولوجيا المتطورة.

-مسؤولية البلدان المتقدمة في معالجة التلوث: يتعين على الدول المتقدمة، التي تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية التلوث، إيجاد حلول فعالة للتحديات البيئية بفضل مواردها المالية والتقنية، وتبني تكنولوجيا أنظف وإدارة الموارد بكفاءة عالية لحماية النظم البيئية.

-المساواة في توزيع الموارد: ينبغي تعزيز فرص الحصول على الموارد والخدمات بين جميع الأفراد لضمان تحقيق تنمية متوازنة ونمو اقتصادي يحسن مستويات المعيشة.

-إعادة تخصيص الموارد العسكرية: تقليص الإنفاق العسكري وتحويل جزء من هذه الموارد نحو التنمية يمكن أن يساهم في تسريع وتحفيز التقدم والتنمية الاقتصادية.

2.5.1 البعد الاجتماعي: ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية: (بوعشيرة، 2011، ص ص: 46-47).

تثبيت النمو السكاني: الزيادة السكانية غير المدروسة تؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء، تدهور التربة، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والحياة البرية. لذا، من الضروري تبني استراتيجيات للتحكم في النمو السكاني وتحسين استدامة البيئة.

توزيع السكان والتنمية القروية: تعزيز التنمية في المناطق الريفية والنهوض بالاقتصادات المحلية يمكن أن يساهم في تقليل الهجرة إلى المدن، مما يقلل الضغط على البنية التحتية الحضرية ويخفف من الآثار السلبية على البيئة.

-الاستثمار في الموارد البشرية: تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي من خلال استثمار رأس المال البشري واستخدام الموارد البشرية بكفاءة يعزز التنمية المستدامة.

-الصحة والتعليم: التركيز على صحة السكان والتعليم يعزز التنمية الاقتصادية ويحسن إدارة الموارد الطبيعية، مثل حماية الغابات والتنوع البيولوجي، مما يساهم في التنمية المستدامة.

-دور المرأة: الاستثمار في صحة وتعليم المرأة له تأثير إيجابي متعدد على التنمية المستدامة، حيث يعزز من المشاركة الفعالة ويساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

-الحرية والديمقراطية: مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات وتنفيذها أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن غياب هذه المشاركة قد يعرقل جهود التنمية ويقلل فعاليتها.

3.5.1 البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بحماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها بما يضمن الحفاظ على حصة الأجيال القادمة منها، ويتم ذلك من خلال: (بوعشيرة، 2011، ص ص: 47-48).

حماية الموارد الطبيعية: يجب حماية التربة وتبني تكنولوجيا متطورة لزيادة الإنتاجية مع الحفاظ على الأراضي المخصصة للزراعة والأشجار ومصادر الأسماك.

-الحفاظ على المحيط المائي: من الضروري صيانة المحيطات ومنع الإفراط في ضخ المياه الجوفية، بالإضافة إلى تقليل التلوث الناتج عن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية.

-حماية التنوع البيولوجي: يتطلب الحفاظ على تنوع الحياة البرية والنباتية، إبطاء الانقراض، وحماية الملاجئ والنظم البيئية من التدمير، مع السعي لوقف هذه العمليات إن أمكن.

حماية المناخ: يجب الحفاظ على استقرار المناخ والأنظمة البيئية من خلال تقليل الاحتباس الحراري والمحافظة على طبقة الأوزون، وضبط النشاط البشري بما يتوافق مع متطلبات حماية المناخ.

4.5.1 البعد التقني: يركز هذا البعد على البحث والتحول نحو تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل ضرراً على البيئة. يساهم هذا التحول في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وحمايتها للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال تقليل انبعاثات الغازات والملوثات والنفايات، مع تعزيز إعادة تدويرها، مما يساعد على الحفاظ على قدرة البيئة الاستيعابية.

5.5.1 البعد السياسي: يهدف هذا البعد إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الرشيد وإدارة سياسية شفافة تشجع المشاركة في اتخاذ القرارات، مما يعزز الثقة والمصادقية ويضمن سيادة واستقلال المجتمع عبر الأجيال. يساهم هذا البعد بشكل فعال في تحقيق معايير الاستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2. ماهية الاستثمار السياحي

يشكل الاستثمار السياحي عنصراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية، ويعكس التزاماً بتحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي.

1.2 مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي هو عملية تخصيص الموارد المالية والجهود الاقتصادية لتطوير وتعزيز القطاع السياحي بهدف تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية. يتضمن الاستثمار السياحي إنشاء وتطوير المنشآت والبنية التحتية المتعلقة بالسياحة، مثل الفنادق، والمنتجعات، والمطاعم، والمعالم السياحية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات والتجارب السياحية (فرور، 2016، ص 29).

2.2 أهمية الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي يعد من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان. إن التركيز على هذا النوع من الاستثمار له تأثيرات واسعة وعميقة تتجاوز النطاق الاقتصادي البحت لتشمل جوانب متعددة من حياة المجتمع. وفيما يلي أبرز جوانب أهمية الاستثمار السياحي: (فرور، 2016، ص 30).

- تنمية الاقتصاد المحلي: يساهم الاستثمار السياحي في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات المحلية، وزيادة الدخل من خلال إنفاق الزوار.

- تحسين البنية التحتية: الاستثمار في السياحة يؤدي إلى تحسين البنية التحتية مثل النقل، والاتصالات، والمرافق العامة، مما يعود بالنفع على المجتمع المحلي بشكل عام.

-الترويج للثقافة والتراث: يعزز الاستثمار السياحي من حماية وترميم المعالم التاريخية والثقافية، مما يساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الوعي بها.

-التنمية المستدامة: يتيح الاستثمار السياحي فرصة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وضمان استفادة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

-جذب الاستثمارات الأجنبية: يمكن أن يسهم الاستثمار السياحي في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز من قوة الاقتصاد الوطني ويزيد من التنافسية على الصعيد الدولي.

3.2 المجالات والفرص الاستثمارية في النشاط السياحي

يُعدّ القطاع السياحي واحدًا من أسرع القطاعات نموًا في الاقتصاد العالمي، ويُظهر إمكانيات هائلة للنمو والتوسع في مختلف المجالات. تتنوع الفرص الاستثمارية في النشاط السياحي لتشمل مجموعة واسعة من المجالات التي يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية وتوفر فوائد اجتماعية وبيئية كما يلي: (السمرائي، 2024)

مجال الايواء السياحي: ويشمل الفنادق والموتيلات والدور السياحية ودور الاستراحة المجمعات السياحية والمدن والقرى السياحية والشقق السياحية والكرفانات السياحية والكابينات السياحية والمخيمات السياحية... الخ.

مجال الترفيه: ويضم المقاهي والمطاعم السياحية والحدائق العامة ومراكز وصالات الرياضة الترويحية المختلفة وصالات الالعاب الالكترونية والمساح ومركز الاستشفاء، اضافة الى مجال السياحة المتنقلة من خلال العديد من الفعاليات كالسيرك والفرق الموسيقية وكذلك الفعاليات الفنية والمعارض والمهرجانات المتخصصة.

مجال انشاء وتطوير المراكز الثقافية: ويضم المتاحف والمكتبات وقاعات العرض والمسارح والسينما والمنتديات الثقافية والمهرجانات الفنية والمهرجانات الشعرية والمسابقات الفنية والادارية.

مجال الاثار والمخطوطات: فمن الضروري اجراء مسح شامل بجميع الاماكن والنقاط الاثرية في البلد وتيسير عملية الوصول اليها بالإضافة الى منح جميع النشاطات التي تخالف عملية الحفاظ عليها مع ضرورة العمل الجاد على حمايتها، فضلا عن بناء وتوفير مراكز الايواء اللازمة وخدمات البنية التحتية وخدمات المشروعات التكميلية وتوفير الوسائل الكفيلة بالإطلاع عليها كأفلام الصوت لتوضيح معالمها التاريخية وبلغات متعددة والاهتمام كذلك بالمخطوطات من خلال بناء مكتبات اقليمية ونوعية متخصصة بالمخطوطات وإعداد معارض متجولة في العالم والاتصال بالجامعات والكليات المتخصصة

وكذلك المراكز البحثية والعلمية الاخرى فضلا عن انتاج سياسية تسويقية وترويجية مناسبة لغرض تعزيز وتوجيه الطلب القائم فعلا بالإضافة الى تحفيز الطلب السياحي الكامن من خلال هذه السياسة.

المواقع الدينية: ضرورة الاهتمام الجاد بالحفاظ على قدسية هذه المواقع وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقدوم الوافدين من الاجانب فضلا عن ضرورة الاهتمام بالمناطق المحيطة بها ولا سيما بموضوع التجانس المرئي او البصري اي فيما يخص العلاقة بين توزيع وشكل الابنية والمرافق السياحية والبيئية المحيطة بها واعداد الافلام الوثائقية المميزة لجميع المواقع الدينية ومحاولة ايصالها الى اوسع رقعة جغرافية ممكنة على مستوى العالم ولا تقتصر على البلدان الاسلامية بل وحتى الاقطار غير الاسلامية ايضا، ومما لاشك فيه فان دور الشبكات الانترنت سيكون واضح المعالم ومؤثرا بهذا المجال، كما للمكاتب ووكالات السياحة دورا فعالا بهذا الشأن داخل وخارج البلاد.

مجال المصايف والمشاتي: يعد احد اهم الفرص الاستثمارية والمجالات المتاحة حيث اثارت احدى الدراسات السياحية المتخصصة الى ان سياحة الاصطياف بمفردها تشكل بحدود (71%) من مجمل الطلب السياحي العالمي، فلذلك ما يتم توجيه الاستثمارات نحو هذا المجال سوف يتطلب الانماط السياحية الاخرى ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة بالإضافة الى جميع خدمات المشروعات التكميلية الاخرى وخدمات الايواء بمختلف انواعه ومجالات الترفيه وخاصة حالة استغلال المواقع النائية او البعيدة والتي تتميز بصعوبة الوصول والتي ترتفع فيها عناصر المخاطرة مما يزيد عدم التأكد لمدى نجاح مثل هذه المشروعات الاستثمارية وإمكانية استغلالها كسياحة اصطياف او سياحة مشاتي وتوفير كل الخدمات الترويجية والترفيهية المناسبة لمثل هذا النوع من السياحة، اضافة الى الاستثمار في شواطئ الانهار والجداول والبحيرات واستغلال الجزر الصغيرة، ومناطق الاهوار والمستنقعات والغابات والأدغال، والمناطق الصحراوية والواحات وعيون المياه الجوفية وبما يؤدي الى الارتقاء بمستوى سياحة الصحاري والصيد البري بأشكاله المختلفة.

مجال المسابقات الرياضية لمختلف انواعها ومجالاتها ومستوياتها سواء اكانت على المستوى الدولي (مجاميع) او اقليمي او العالمي.

مجال انشاء وتطوير المراكز الصحية المتطورة سواء اكانت تلك التي تكون متخصصة بعلاج الحالات المرضية النادرة او متخصصة بالعلاج الطبيعي او العلاج النفسي او تلك التي تمثل مراكز للاستشفاء بالمياه المعدنية او بالرمال الحارة وكذلك تلك التي تكون متخصصة بالتداوي بالإعشاب.

-مجال النقل والمواصلات والاتصالات .

مجال الترويج والاعلام والتسويق السياحي: وتضم مكاتب الاستعلامات والمكاتب والشركات السياحية، الاتفاقات لطبع الكراسات والبوسترات السياحية لخدمة الاعلام والتسويق السياحي.

مجال الاحصاء والمسح السياحي: ويشمل الاتفاقات التي تخصص لاغراض المسح السياحي، واعداد الاحصاءات السياحية والفندقية والتعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

مجال الادارة السياحية: ويشمل انشاء وتأجير وصيانة البنايات المخصصة للادارات السياحية ومكاتبها ومستلزمات العمل الاداري من اجهزة ومعدات.

-مجال صناعة السلع والتحفيات والمواد والأجهزة التي تخدم النشاط السياحي مثل النحاسيات والذهب والفضة وحفر الخشب وبعض الادوات المنزلية والبسط ذات النقوش الجميلة... الخ.

مجال البنية التحتية السياحية: وهي التي تساعد على الاستمتاع او اتاحة الفرصة للاستمتاع بمقومات وعناصر الجذب السياحي المختلفة الى جانب تسهيل عملية الوصول وتيسيرها وكذلك توفير الاتصالات الجيدة والمتطورة والمفتوحة اضافة الى وحدات تكميلية اخرى والتي تختلف عددها وطاقتها وطواقيها باختلاف طبيعة منطقة القصد السياحي ومدن استغلالها وحدثة التقنية المستخدمة فيها ، اضافة الى شبكات الماء والمجاري والكهرباء والجسور الاسواق الحرة والمصارف وكل ما يخدم السياح وتلبية حاجاته العصرية، فالمشروع التكميلي في مراكز الاستشفاء تختلف عن مثيله في المشاتي او المناطق الجبلية او المنتجعات على الشواطئ حيث لكل منه تسهيلات وتجهيزاته السياحية المميزة.

-ضرورة العمل على توفير البيئة التنافسية لجميع وكلاء السفر والمكاتب السياحية وأصحاب الخدمات ومنتجي السلع التذكارية الموجهة للإغراض السياحية الموجهة للسياح مع تكثيف ارتباطاتها مع القطاعات السلعة والخدمية الاخرى، فضلاً عن توفير الضمانات الكافية للاستثمارات السياحية مع نشر المكاتب الاستثمارية لتطوير الكفاءات الاستثمارية وتهيئة جميع المعلومات والدراسات الفنية اللازمة عن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة.

-مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي: وتشمل الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب السياحي والدورات السياحية المخصصة لتهيئة وتطوير الكوادر خارج القطر والتي تهدف الى تكوين كادر سياحي كفؤ فضلاً عن دور المنظمات الدولية السياحية والخبراء للاستفادة من كفاءتهم في توفير المهارات المتنوعة في مجال التعليم والبحث العلمي واقامة المؤتمرات والندوات السياحية

والابحاث السياحية والتي تعتبر فرص استثمارية مهمة يجب التخطيط لها ودراستها بأقصى كفاءة لاستغلال الموارد البشرية التي هي اهم الثروات القومية للبلاد.

3. أهمية الاستثمار السياحي لتحقيق التنمية المستدامة

الاستثمار السياحي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب رئيسية: (سالي، 2019، ص 110).

تعزيز النمو الاقتصادي: يوفر الاستثمار السياحي فرص عمل جديدة ويزيد من العائدات المالية من خلال جذب السياح، مما يعزز النمو الاقتصادي المحلي ويسهم في تحسين البنية التحتية والخدمات. **حماية البيئة:** يُشجع الاستثمار السياحي المستدام على تطوير مشاريع تحافظ على البيئة وتدعم الممارسات البيئية الجيدة، مثل الاستخدام الفعال للموارد وإدارة النفايات بطرق تقلل من التأثير البيئي السلبي.

دعم الثقافة المحلية: يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي وتعزيزه، من خلال الترويج للفنون التقليدية والمهرجانات المحلية، مما يعزز من الهوية الثقافية ويساهم في تنمية المجتمع المحلي. **تحسين جودة الحياة:** من خلال توفير بنية تحتية أفضل وخدمات محسنة، يساهم الاستثمار السياحي في رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وتعزيز رفاهيتها.

تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: الاستثمار السياحي المستدام يوازن بين تحقيق الفوائد الاقتصادية والالتزام بالممارسات البيئية وحماية التراث الثقافي، مما يساهم في التنمية المستدامة الشاملة.

ثانيا. واقع المنشآت القاعدية والاستثمار في قطاع السياحي بالجزائر

تعتبر المنشآت القاعدية للقطاع السياحي والاستثمار السياحي في الجزائر حجر الزاوية في تطوير هذا القطاع الحيوي، الذي يمتلك إمكانيات هائلة بفضل التنوع الطبيعي والثقافي الغني للبلاد. يشمل هذا القطاع الفنادق، والمنتجعات، والمطاعم، والمرافق السياحية الأخرى التي تلعب دوراً أساسياً في جذب السياح وتحسين تجربة زيارتهم.

1. مؤشرات الطاقة الفندقية في الجزائر:

تعتبر مؤشرات الطاقة الفندقية من العوامل المهمة في تقييم كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الفندقي، وهذا يلعب دوراً حاسماً في تحسين الاستدامة وتقليل التكاليف التشغيلية. في الجزائر،

حيث يتطور القطاع الفندقي بشكل مستمر، فإن دراسة مؤشرات الطاقة الفندقية توفر رؤى قيمة حول كيفية إدارة الموارد بشكل أكثر فعالية.

1.1 تطور طاقة الايواء حسب فئة التصنيف:

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور طاقات الايواء حسب فئة التصنيف بالجزائر كما يلي:

الجدول 1: تطور طاقات الايواء حسب فئة التصنيف بالجزائر خلال الفترة (2018- 2023)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
فندق*5	6734	7234	7345	7613	8559	8724
فندق*4	4746	6161	6824	7935	10223	11705
فندق*3	5886	6427	6861	7707	9083	10505
فندق*2	5185	5381	5995	7935	10403	11893
فندق*1	11684	12612	12724	13027	14075	15060
فندق غير مصنف	8590	9456	9456	9456	9456	9019
اقامة سياحية*2	384	384	384	384	384	400
اقامة سياحية*1	313	313	313	313	806	806
موتيلنزل طريق*2	93	93	93	93	152	209
موتيلنزل طريق*1	30	86	86	148	168	280
نزل ريفي*2	16	16	16	16	16	16
نزل ريفي*1	20	20	20	20	20	20
قرية عطل*3	274	274	274	274	434	434
قرية عطل*2	0	0	0	0	0	625
قرية عطل*1	0	0	0	0	616	670
نزل مفروش "وحيدة الصنف"	91	205	205	205	205	205
نزل عائلي "وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9786	9984	9984	9984	9984	9984
محطة الاستراحة "وحيدة الصنف"	170	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	54428	59242	61176	65706	75180	81151
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	64727	66434	66438	66560	70346	69901
المجموع	119155	125676	127614	132266	145526	151052

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر على الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-d94a9fbb>

اطلع عليه بتاريخ: 2024/09/12.

تطور طاقة الإيواء في السياحة هو مجال متنوع ومعقد، يتأثر بتنوع الأنشطة السياحية وأنواع المنتجات السياحية المختلفة. يمكن تقسيم هذا التطور وفقاً لأنواع المنتجات السياحية إلى عدة فئات رئيسية، مما يعكس التغيرات في الطلب والابتكارات في مجال الإيواء.

2023		2022		2021		2020		2019		2018		السنة
عدد المؤس ات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤس ات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤس ات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤس ات الفندقية	عدد الأسرة	الطبيعة
1197	97721	1154	93906	1115	85577	1070	81863	1045	80470	1002	74712	حضري
298	39059	283	37586	258	33588	253	32971	252	32926	249	32581	ساحلي
87	6986	86	6946	83	6620	80	6299	76	5895	73	5477	صصراوي
34	5339	33	5189	27	4598	27	4598	25	4502	25	4502	حموي
22	1947	20	1899	19	1883	19	1883	19	1883	19	1883	منابعي
1638	15105 2	1576	145526	1502	132266	1449	12761 4	1417	12567 6	1368	119155	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التنوع طاقات الايواء حسب المنتجات السياحية في الجزائر مما يسمح لها من أن تكون الرائدة في قطاع السياحة، فالجزائر تتمتع بمعالم أثرية وتاريخية وطبيعية بالإضافة للمكانيات البشرية، لكنها تحتاج إلى تسويق هذه المنتجات تسويقا سياحيا فعالا.

تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر هو انعكاس مباشر للتغيرات التي يشهدها القطاع السياحي والاقتصادي في البلاد. والجدول الموالي يوضح تطور عدد وكالات السياحة والأسفار بالجزائر كما يلي:

98

د. زهية قرامطية، د. صبرينة بوخاري، د. سمية بوخاري

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوكالات	2626	2942	3546	4267	4722	4999

المصدر: لموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر، المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد الوكالات السياحية من سنة إلى أخرى وهو ما يعكس توجيه الدولة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتنشط هذه الوكالات في مجال السياحة الداخلية والخارجية، وتنشط هذه الوكالات السياحية عبر ربوع الوطن وبتخصصات معينة.

3. مؤشرات التدفقات السياحية في الجزائر:

تمثل مؤشرات التدفقات السياحية في الجزائر أحد العوامل الرئيسية لفهم تطور قطاع السياحة في البلاد وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول 4: تطور دخول السواح عبر الحدود الجزائرية (2019-2023)

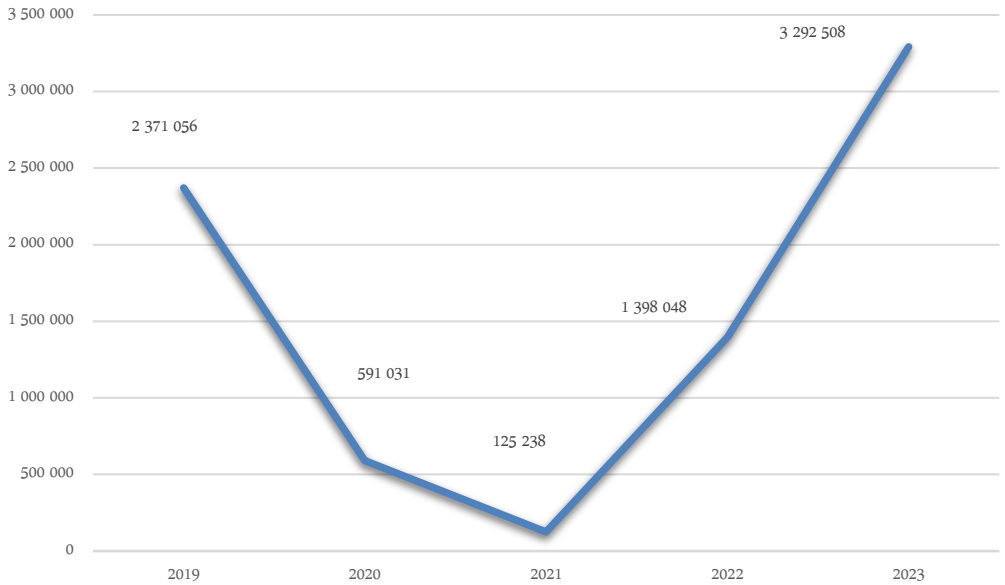
2023	2022	2021	2020	2019	
2 195 519	757 380	66 995	509 736	1 933 778	الأجانب
189,88%	1030,50%	-86,86%	-73,64%	-	معدل النمو
1 096 989	640 668	58 243	81 295	437 278	جزائريين المقيمين بالخارج
71,23%	999,99%	-28,36%	-81,41%	-	معدل النمو
3 292 508	1 398 048	125 238	591 031	2 371 056	المجموع الإجمالي
135,51%	1016,31%	-78,81%	-75,07%	-	معدل النمو

المصدر: لموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر، المرجع السابق.

والشكل الموالي يوضح دخول السواح خلال الفترة (2019-2023) كما يلي:

الشكل 1: دخول السواح عبر الحدود 2023-2019

دخول السواح عبر الحدود 2019-2023



المصدر: لموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر، المرجع السابق.

شهدت سنة 2023، توافد أكثر من ثلاث (3) ملايين سائح إلى الجزائر، وهذا ما يعتبر إنجاز كبير لأن هذا العدد تم تسجيله لأول مرة في تاريخ السياحة الجزائرية، حيث تم إحصاء 3 508 292 سائح عبروا الحدود الجزائرية، مسجلين معدل نمو قدره 135.51 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، بزيادة قدرها 1 460 894 سائح.

4. الانخراط في مخطط الجودة السياحي

إن الانخراط في مخطط الجودة السياحي خطوة استراتيجية هامة نحو تحقيق التميز والابتكار في هذا القطاع. هذا المخطط يشمل مجموعة من المعايير والممارسات التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات السياحية وتعزيز تجربة الزوار. من خلال تطبيق هذه المعايير، يمكن للجهات السياحية أن تضمن تقديم خدمات عالية الجودة تتسم بالاحترافية والاهتمام بالتفاصيل، مما يساهم في بناء سمعة إيجابية وجذب عدد أكبر من السياح.

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور عدد المنخرطين في مخطط الجودة السياحي في الجزائر خلال الفترة (2018-2023) كما يلي:

الجدول 5: تطور عدد المنخرطين في مخطط الجودة السياحي في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	
مؤسسة فندقية: 241	مؤسسة فندقية: 250	مؤسسة فندقية: 246	مؤسسة فندقية: 226	مؤسسة فندقية: 225	مؤسسة فندقية: 225	منخرطين ط الجودة (الزائي)
وكالات السياحة والأسفار: 258	وكالات السياحة والأسفار: 231	وكالات السياحة والأسفار: 222	وكالات السياحة والأسفار: 200	وكالات السياحة والأسفار: 200	وكالات السياحة والأسفار: 200	
محطات حموية: 7	محطات حموية: 7	محطات حموية: 7	محطات حموية: 7	محطات حموية: 7	محطات حموية: 7	
مطاعم: 18	مطاعم: 18	مطاعم: 18	مطاعم: 18	مطاعم: 18	مطاعم: 18	

المصدر: لموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر، المرجع السابق.

إن التزام المؤسسات السياحية بالمعايير الخاصة بالجودة يعكس إدراكها لأهمية تجربة الزائر واحتياجاته، ويؤدي إلى تحسين مستوى الرضا لدى العملاء وزيادة فرص النجاح والنمو في السوق السياحي. يتطلب الانخراط في هذا المخطط تضافر الجهود والتزام الجميع، من إدارات ومنشآت وأفراد، لتحقيق الأهداف المرجوة وبناء علامة تجارية قوية في عالم السياحة. لذا، فإن تبني مخطط الجودة السياحي ليس فقط فرصة لتحسين الخدمات بل هو استثمار طويل الأمد يساهم في تحقيق النجاح المستدام والتفوق في هذا القطاع المتنامي.

حيث يسمح انتهاج الجودة للمهنيين في قطاع السياحة بـ:

- تحسين صورة المؤسسة و تموقعها؛
- إرضاء الزبائن و كسب ثقتهم؛
- كسب زبائن جدد؛
- الاستفادة من كل المساعدات والحوافز التشجيعية التي توفرها الدولة؛
- التحكم في الكلفة، و تحسين مردودية التسيير الداخلي؛
- زيادة نشاطها وتحقيق افضل الارباح.
- أما بالنسبة للزبائن من داخل والوطن والاجانب ، انتهاج الجودة هو:
- ضمان الارضاء؛

- شهادة على جودة الخدمات؛

- ضمان للراحة و السلامة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فإن انتهاج الجودة هو:

- خطوة عملاقة نحو احترافية تدريجية للخدمات المقدمة في السياحة الجزائرية محليا و دوليا؛

- الانخراط في مسار يقوم على التطوير المستمر للموارد البشرية؛

- عامل من عوامل التنمية و استدامة العرض السياحي الوطني؛

- وسيلة لدعم و تثمين الثروات الوطنية و الخصوصيات الإقليمية المحلية؛

- سبيل ناجع لخلق مناصب شغل و الحد من البطالة.

5. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

شهدت الجزائر جهوداً متزايدة لتطوير وتحسين البنية التحتية السياحية، وذلك عبر استثمارات كبيرة في الفنادق، والمنتجعات، والمرافق السياحية، بالإضافة إلى برامج تهدف إلى تنشيط السياحة الثقافية والتراثية. ومع ذلك، يبقى القطاع السياحي في الجزائر في مرحلة تطور مقارنة بالدول المجاورة، وذلك بسبب العديد من العوامل التي تشمل عدم كفاية الترويج السياحي، ومحدودية تسهيل الإجراءات الإدارية، والقيود البيروقراطية، بالإضافة إلى نقص الاستثمار في التدريب والتطوير.

من خلال الجدول الموالي سنوضح وضعية المشاريع السياحية في الجزائر خلال الفترة (2018-2023) كما يلي:

الجدول 6: وضعية المشاريع السياحية في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
674	701	747	804	889	799	مشاريع في طور الإنجاز
455	427	342	308	239	181	مشاريع متوقفة
1017	1342	1385	1380	1220	1163	مشاريع غير منطلقة
89	92	111	87	107	67	مشاريع متتية الأشغال
2235	2562	2585	2579	2455	2210	المجموع

المصدر: لموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر، المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجعاً في عدد المشاريع في طور الإنجاز، وزيادة في عدد المشاريع المتوقفة، لكن هناك تحسناً في عدد المشاريع غير المنطلقة. هذا يشير إلى تحديات تواجهها صناعة السياحة في الجزائر، مثل مشكلات إدارية، مالية، أو لوجستية تؤثر على تنفيذ المشاريع.

أما التحسن الطفيف في المشاريع المنتهية يدل على بعض التحسينات في القدرة على إتمام المشاريع، ولكن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتقليل عدد المشاريع المتوقفة وتعزيز بدء المشاريع الجديدة لضمان نمو مستدام في القطاع السياحي.

ثالثا. تحديات واستراتيجيات تطوير القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من جملة من التحديات لتحقيق التنمية المستدامة، ولعل أبرزها ما ما يلي: (قرامطية، 2021، ص ص: 596-597-598):

1. غياب تنافسية المنتجات السياحية:

تمثل هذه الغيابات التنافسية للمنتجات السياحية فيما يلي:

- أ. تحتاج الفنادق لإعادة التحديث والتأهيل؛
 - ب. غياب منتجات مميزة جاذبة قادرة على احداث الفارق؛
 - ج. عدم وجود علامة سياحية مميزة؛
 - د. هياكل استقبال وفندقة غير كافية وذات نوعية رديئة؛
 - هـ. عجز فيما يخص هياكل الاستقبال، الفنادق والمطاعم ذات الجودة والاصالة؛
- #### 2. ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في السياحة:

نجم عنه ما يلي:

- أ. عدم كفاية المواقع الالكترونية للدعاية والجذب السياحي خاصة للجنوب؛
- ب. السياحة الالكترونية غير مفعلة او غائبة باعتبار ان المواقع الالكترونية المتوفرة لا تتيح الحجز على الخط او الدفع؛
- ج. انعدام القنوات التفاعلية الاتصالية بين العارضين وطالبي الخدمات السياحية؛
- د. عدم القدرة على التكيف مع متطلبات عصر المعلومات.

3. نقص الكفاءات والاحترافية السياحية:

نجم عنه ما يلي:

- أ. نقص الكفاءة والاحترافية فيما يخص الخدمات المقدمة للسياح؛
- ب. نوعية التكوين لا تتماشى مع متطلبات العرض السياحي المتميز؛

ج. نقص المراكز والمعاهد المتخصصة في التكوين السياحي المتميز باستثناء المدرسة الوطنية للفندقة بالعاصمة، المعهد الوطني التقنيات الفندقية والسياحية في تيزي وزو، والمعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة وسبع مدارس للتكوين المهني.

4. ضعف ادارة البنوك وعدم تكيفها مع المستجدات:

نتج عنه ما يلي:

- أ. عدم وجود وسائل الدفع الالكتروني الحديثة على مستوى البنوك وكذا الفنادق؛
- ب. عدم وجود مكاتب الصرف وتعدد المعاملات المالية؛
- ج. عدم التركيز على دعم وتمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك؛
- د. تدني مستوى المنتجات والخدمات السياحية؛
- هـ. خدمات سياحية ذات نوعية متدنية وبأسعار مرتفعة مقارنة بتونس مثلاً، التي تعتبر قبلة السائح الجزائري؛

و. انعدام برامج التهيئة والنهوض بالمنتج التقليدي المحلي.

5.عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية:

نتج عنه ما يلي:

- أ.عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي؛
- ب. وعدم فعالية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية؛
- ج. نوعية متدنية للنقل وعدم اتاحته وغلائه؛
- د. خدمات النقل الجوي رديئة خاصة الوجهة الصحراوية مع عدم وجود التنسيق الكافي في المطارات؛
- هـ. سيطرة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي ساهم في تدني مستوى الخدمات وارتفاع كبير في أسعار التذاكر مقارنة بشركات الطيران العالمية.

6.إدارة وتنظيم غير متوافقين مع السياحة الحديثة:

نتج عنه ما يلي:

- أ. عجز في تسويق الجزائر كوجهة سياحية؛
- ب. عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي وعدم فاعلية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.

7.الافتقاد إلى الوعي السياحي والى سياسة تسويقية اعلامية فعالة:

من أهم مظاهره: (بوخاري، 2021، ص 159)

- أ. ضعف اهتمام المجتمع المدني بالصناعة السياحية وعدم التعاون مع الجهات المسؤولة على التطوير السياحي، لعدم إدراكهم وإحساسهم بالفوائد الاقتصادية التي تعود عليهم من خلال مشاركتهم في عملية التطوير ومدى الإمكانيات المتوفرة التي تجعل من هاته الصناعة موردا حقيقيا؛
- ب. انعدام التنسيق بين مختلف الفاعلين في قطاع الصناعة السياحية في الجزائر، إذ أنه ليس هناك تنسيق بين مديريات السياحة والوكالات السياحية والمؤسسات السياحية الأخرى؛
- ج. تفتقر الجزائر الى وجود سياسة تسويقية سياحية فعالة في وسائل الاعلام تمكنها من ان تكون قطبا سياحيا، وهذا يعود سببا من الأسباب التي جعلت سكان العالم يجهلون الإمكانيات السياحية في الجزائر، مما أعاق التنمية المستدامة للصناعة السياحية فيها.

الخلاصة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن الاستثمار السياحي في الجزائر يمثل عنصراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. من خلال استغلال الإمكانيات السياحية الفريدة التي تمتلكها الجزائر، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. كما أن الاستثمار في البنية التحتية السياحية، وتطوير استراتيجيات الترويج والتسويق، وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة يمكن أن يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز القطاع السياحي وتحقيق نمو مستدام.

إن الجزائر تمتلك موارد سياحية غنية ومتنوعة، لكن هناك حاجة ملحة لمعالجة التحديات القائمة مثل ضعف البنية التحتية، نقص الاستثمارات، والحاجة إلى استراتيجيات تسويقية فعالة. كما يبرز أهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والتراث الثقافي لضمان استدامة الفوائد السياحية على المدى الطويل.

نتائج الدراسة:

لقد مكنتنا هذه الدراسة بالوصول إلى النتائج التالية:

- الاستثمار في مشاريع سياحية ناجحة يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات الوطنية وخلق فرص عمل جديدة؛
- تطوير وتحسين البنية التحتية السياحية يلعب دوراً حاسماً في جذب المزيد من السياح وتحسين تجربتهم؛

- تطبيق مبادئ التنمية المستدامة يساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية للأنشطة السياحية؛
- الاستثمار في السياحة يمكن أن يعزز من الحفاظ على التراث الثقافي ويزيد من الوعي الثقافي بين الزوار؛
- استراتيجيات الترويج والتسويق تلعب دوراً مهماً في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم وتعزيز صورة الجزائر كوجهة سياحية جذابة.

التوصيات:

- إن النتائج التي توصلنا إليها تدفعنا إلى تقديم التوصيات التالية:
- يجب على الجزائر الاستثمار في تحسين شبكة النقل، وتحديث المنشآت الفندقية، وتطوير الخدمات السياحية لضمان تقديم تجربة متميزة للزوار؛
- ضرورة اعتماد استراتيجيات تسويقية متكاملة تركز على الترويج للوجهات السياحية الفريدة في الجزائر، مع استثمار في الحملات الإعلانية الرقمية والترويج عبر وسائل الإعلام الدولية؛
- ضرورة تطوير مشاريع سياحية تراعي البيئة وتدعم المجتمعات المحلية، مع تطبيق مبادئ الاستدامة في جميع جوانب التشغيل؛
- ضرورة تشجيع البحث والتطوير في مجال السياحة لتحديد أفضل الممارسات وإدخال ابتكارات جديدة تعزز من جودة السياحة واستدامتها؛
- ضرورة الاستثمار في برامج تدريبية لتحسين مهارات العاملين في القطاع السياحي وتعزيز قدرتهم على تقديم خدمات عالية الجودة؛
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياحة.

قائمة المراجع:

المؤلفات

- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير للنشر، عمان (الأردن)، 2006.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-، دار صفاء، عمان، 2007.

- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

المداخلات:

- بورديم سعيدة وطبايية سليمة، التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 10 و 11 ماي 2010.

- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

المقالات:

- شاهد الياس، عبد النعيم فرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الاطار القانوني والمؤسسي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 1، 2016.

- فطيمة سالي وآخرون، التنمية السياحية المستدامة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية، مجلد 01، العدد 01، جانفي 2019، جامعة الاغواط.

- زهية قرامطية، دور الاستثمارات السياحية في دعم الاقتصاد الوطني-دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة (2015-2021)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد 1، جامعة خنشلة، 2021.

- سمية بوخاري، عبد القادر بورمان، تحديات ورهانات ترقية الاستثمارات السياحي- رؤية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2021.

مواقع الانترنت:

- مها عبد الستار السامرائي، الاستثمار السياحي، على الرابط:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/14/14_2019_12_06!10_07_29_PM.pptx

اطلع عليه يوم 2024/09/14